

الباب الأول

تمهيدى



## الفصل الاول

### جهاز الادعاء العسكرى

#### المبحث الأول

##### المدعى العام العسكرى

للمدعى العام العسكرى مكانه وظيفية فى الهيكل التنظيمى للإدارة العامة للقضاء العسكرى - حيث ينقسم عملها بين المحاكم والنيابات - ويتولى المدعى العام العسكرى شئون النيابة وتسمى " شئون الادعاء العسكرى " ويتبعه فى ذلك عدة إدارات هى : إدارة التحقيقات وإدارة الادعاء وفروع الادعاء العسكرى ( النيابة العسكرية ) وقسم تحصيل الغرامات والرسوم وقسم طلبات رد الاعتبار.

إدارة التحقيقات : تنقسم إلى قسمين : التحقيقات والاتهامات

يشمل اختصاصها :

- (١) إجراء التحقيق فى الجرائم التى تدخل فى اختصاص الإدارة العامة للقضاء العسكرى
- (٢) مراجعة التحقيقات التى تجريها النيابة للتأكد من الشروط الموضوعية والشكلية والمتابعة.
- (٣) أعداد المذكرات فيما يجرى من تحقيقات وعرضها بالرأى على المدعى العسكرى وبخاصة حالات التحقيقات التى تجريها النيابة وتتجاوزها فى تحقيقها مدة الـ ٢ شهور مع وجود استمرار للحبس الاحتياطى للمتهمين فيها (٦ شهور اقصى مدة للحبس الاحتياطى)
- (٤) اتخاذ الإجراءات اللازمة فيما تحيله النيابة العامة من تحقيقات.
- (٥) النظر فى الوقف عن العمل.

(٢) إدارة الادعاء : ويشمل اختصاصها

- (١) مراجعة تحقيقات النيابة وأعداد مذكرات الإحالة للمحاكم العسكرية العليا.
- (٢) رفع الدعوى العسكرية ومباشرتها ومتابعة تنفيذ الأحكام الصادرة لها.
- (٣) إحالة المتهمين للمستشفيات وبخاصة المرضى العقليين ومتابعة حالاتهم.
- (٤) فحص طلبات رد الاعتبار وإصدار الشهادات.

ويقوم بذلك النيابة العسكرية طبقاً لتقسيم العمل المتبع - وهو تقسيم إدارى (فروع الادعاء العسكرى) فلم يرد فى القانون تحديد اختصاص نوعى بالقضايا والتحقيقات التى يعهد بها إليهم إلا أن التعليمات العامة أن الجنايات يحققها رئيس النيابة والجنح للأعضاء - كما لم يرد فى القانون اختصاص مكانى أو تحديد لأعمالهم بإمكانة أو وحدات معينة.

### المدعى العام العسكرى فى قانون الأحكام العسكرية :

م ١١ : يتولى الضبط القضائى العسكرى المدعى العام وأعضاء النيابة العسكرية، ويمارس وظائفه ضباط القضاء العسكرى عند تكليفهم بأى عمل من أعماله.

م ٢٥ : يتولى النيابة العسكرية " مدع عام " مجاز فى الحقوق ولا تقل رتبته عن مقدم يعاونه عدد من أعضاء النيابة لا تقل رتبته عن ملازم أول.

م ٢٦ : أعضاء النيابة العسكرية تابعون فى أعمالهم للمدعى العام العسكرى.

م ٢٧ : للمدعى العام العسكرى أن يكلف أحد أعضاء النيابة العسكرية بالأعمال التى يختص بها بالذات أو بقسم منها.

### اختصاصات ذاتية بالمدعى العام العسكرى فى قانون الأحكام العسكرية :

م ٢٨ : ويصدر الأمر بالأوجه لإقامة الدعوى فى الجنايات من المدعى العام العسكرى أو من يقوم مقامه.

م ٣٤ : على النيابة العسكرية كلما صدر أمر يحبس أحد العسكرين أو الإفراج عنه أن تبلغ قائده فوراً - وعلى أعضاء النيابة أن يبلغوا ذلك إلى المدعى العام العسكرى.

### الشروط الواجب توافرها فيه:

نصت المادة ٢٥ على أن يتولى النيابة العسكرية مدع عام مجاز فى الحقوق ولا تقل رتبته عن مقدم يعاونه عدد من أعضاء النيابة لا تقل رتبته عن ملازم أول - ويستفاد من النص السابق أن جهاز النيابة العسكرية يشكل من عسكرين - ولم يشترط المشرع اجازة الحقوق إلا بالنسبة للمدعى العام وحدة، ويعاون المدعى العام العسكرى، الذى لا تقل رتبة عن مقدم، عدد من أعضاء النيابة من العسكرين الذين لا تقل رتبة أى منهم عن ملازم أول، وبطبيعة الحال، إذا كان المدعى العام برتبة أعلى من مقدم فيمكن أن يكون أعضاء النيابة العسكرية برتبة أعلى من ملازم أول ولكن أحدث منه فى الأقدمية.

وأعضاء النيابة العسكرية تابعون في أعمالهم للمدعى العام ( مادة ٢٦ ) وهذه التبعية هي تبعية وظيفية لا تنفي التبعية الإدارية، ومعنى ذلك أنها تبعية لتمكين المدعى العام من أعمال الإشراف والرقابة على ما يباشرونه من أعمال فنية من اختصاص النيابة.

(١) وأوضحت ( م ١١ ) أن مأموري الضبط القضائي العسكري تابعون للمدعى العام العسكري وخاضعون لإشرافه فيما يتعلق بأعمال وظيفتهم في مجال الجريمة العسكرية بعد وقوعها وبالتالي فللمدعى العام العسكري أن يطلب إلى الجهة المختصة النظر في أمر من تقع منه مخالفات لواجباته أو يقصر في عمله.

**مبدأ تبعية النيابة العسكرية في التعليمات للمدعى العام العسكري :**

- المدعى العام العسكري هو وكيل عن الهيئة العسكرية في مباشرة تحريك الدعوى الجنائية العسكرية ومتابعة سيرها حتى يصدر فيها حكم بات، وولايته في ذلك تشمل على سلطتي التحقيق والاتهام<sup>(١)</sup>.
- المدعى العام العسكري يشرف على شئون النيابة العسكرية، وله الرئاسة القضائية والإدارية على أعضائها.
- للمدعى العام العسكري أن يباشر اختصاصاته بنفسه، وله - في غير الاختصاصات المنوطة به بشكل ذاتي - أن يعهد إلى أي من أعضاء النيابة المعهود إليهم قانوناً معاونته، أو مباشرتها بالنيابة عنه ويترتب على تبعية أعضاء النيابة العسكرية للمدعى العام العسكري ما يلي :
- مبدأ عدم تجزئة النيابة العسكرية فكل منهم يكمل الآخر فيما قام به من إجراءات ولا يخل بمبدأ التبعية توزيع الاختصاص إقليمياً فيما بين أعضاء النيابة العسكرية. كما يجوز أن ينتدب المدعى العام العسكري أياً منهم للقيام بأى عمل من اختصاص المدعى العام في أى مكان ولو كان خارج دائرة عمله (اختصاصه الجغرافي) لتحقيق أى قضية أو إجراء أى عمل

(١) عارض ما جاء في التعليمات لواء د / عاطف صحصاح في كتابه ( قانون الإجراءات العسكرية ) ص ٧٧ بقوله ( مبدأ التبعية لا يصدق على النيابة العسكرية إلا بوصفها سلطة اتهام فقط أما النيابة العسكرية بصفتها سلطة تحقيق فلا يصدق عليها مبدأ التبعية لأن في هذه الحالة عضو النيابة يستمد سلطته من القانون مباشرة، وليس لكونه وكيلاً عن المدعى العام العسكري، وهذا ما تملبه طبيعة إجراءات التحقيق باعتبارها أعمال قضائية بحتة وما جرى عليه قضاء النقض.

( نقض طعن ١٥٥١ لسنة ٢٠٠٠ ق في ٦١/١/٩ )

قضائى مما يدخل فى ولايته ولو لم يكن داخلا بحسب التحديد النوعى والجغرافى فى اختصاص ذلك العضو<sup>(١)</sup>.

### إيضاحات :

المادة (٢٥) لم تشترط أن يكون عضو النيابة العسكرية مجاز فى الحقوق أى من الحاصلين على ليسانس الحقوق إلا أن العمل جرى على عدم تعيين أعضاء بالنيابة العسكرية إلا من بين الحاصلين على ليسانس الحقوق وهى سنة حسنة التزمت بها إدارة القضاء العسكرى فى القوات المسلحة بصفة عامة التزاما منها بما جاء بالمذكرة الإيضاحية للمادة (٢٥) ق.أ.ع وهو أمر مستقر منذ ١٩٧٤ م.

أما النيابةا الشرطة فلا يثور بشأنها مثل ذلك لأن ضباط الشرطة جميعهم مجازين فى ( الحقوق ) منذ ١٩٥٢ م.

### اختلاف النيابةا العامة عن النيابةا العسكرية :

فالأولى ينظمها قانون بنص م ٢٢ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ - أما الثانية فتتظمها نوايح سواء فى القوات المسلحة أو الشرطة - على ضوء قانون الأحكام العسكرية - فالنيابةا بالقوات المسلحة نظمها أمر عسكرى بناء على اقتراح من المدعى العام العسكرى، والنيابةا بالشرطة نظمها القرار الوزارى رقم ١٢٦٤ لسنة ٨٢ بشأن إلغاء وحدة الاتهام العسكرى بمديرىات الأمن والقرار الوزارى رقم ٤٤٤ لسنة ١٩٨٢ بشأن إعادة تنظيم الإدارة العامة للقضاء العسكرى بالشرطة.

وجاء فى كتاب د/محمد محمود سعيد (قانون الأحكام العسكرية) ص ١١٤ :

" أن لائحة تنظيم النيابةا العسكرية - نظمها أمر عسكرى - وأعيد تنظيمها بأمر عسكرى آخر سنة ١٩٧٢ وتتص هذه اللائحة فى صدرها على " أنه يقوم بأداء وظيفة النيابةا العسكرية لدى المحاكم العسكرية على اختلاف أنواعها المدعى العام العسكرى أو نائبه أو أحد من رؤساء النيابةا العسكرية أو أحد أعضائها، فى حالة غياب المدعى العام أو خلو منصبه أو قيام مانع لديه يحل محله نائب المدعى العام العسكرى وتكون له اختصاصاته " وأنه بذلك وجدت وظيفة نائب المدعى العام العسكرى بالقوات المسلحة وليس لها وجود فى تنظيمات النيابةا بالشرطة.

(١) طعن رقم ١٧٢٩ لسنة ٣٥ ق فى ١٥/١١/٦٥.

وأن هذه اللائحة التي صدرت بأمر عسكري حددت كيفية اختيار أعضاء النيابة بالقوات المسلحة فنصت ( شغل الوظائف بالقضاء العسكري يكون بقرار من وزير الدفاع بناء على عرض من مدير القضاء العسكري )

ويلاحظ أن النيابة العسكرية هي فرع من الإدارة العامة للقضاء العسكري وتتبع هذه الإدارة - والقضاء العسكري بدوره هو إحدى إدارات القيادة العليا للقوات المسلحة - غير أن هذه التبعية هي تبعية إدارية وليست تبعية رئاسية وظيفية - بمعنى أنه ليس لهذه الإدارة العامة أن توجه النيابة العسكرية في أي عمل من أعمال التحقيق أو التصرف فيه .<sup>(١)</sup>

وقد أثير في بعض الحالات الجدل حول ما إذا كان المدعى العام العسكري له نفس السلطة المنوطة بالنائب العام وفقاً لنص م ٢٠٨ مكرر (أ) من قانون الإجراءات الجنائية.

والتي تجيز للنائب العام إذا قامت دلائل كافية على جدية الاتهام في الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات - جرائم العدوان على المال العام والفدر - أو غيرها من جرائم المال العام المملوكة للحكومة أو الهيئات العامة أو الأشخاص الاعتبارية العامة، أن يأمر ضمناً ما عسى أن يقضى به من غرامة أو رد المبالغ أو قيمة الأشياء محل الجريمة أو التعويض، بمنع المتهم من التصرف في أمواله أو إدارتها أو اتخاذ إجراءات تحفظية عليها، بل أجازت له أن يأمر بتلك الإجراءات بالنسبة لأموال زوجة المتهم وأولاده القصر وذلك ما لم يثبت أن هذه الأموال إنما آلت إليهم من غير مال المتهم.

ورأى بعض الشراح<sup>(٢)</sup> أن هذا الأمر بعيد عن اختصاص المدعى العام العسكري برمته، لأنه لا يقبل أمامه الدعوى المدنية بنص م ٤٩ من قانون الأحكام العسكرية، في حين أن المادة ٢٠٨ مكرر (أ) منحت للنائب العام هذا الاختصاص حفاظاً على الحقوق المدنية الناشئة من الجريمة وجعلت هذا الاختصاص من الاختصاصات الذاتية التي يباشرها النائب العام بنفسه ولا تقبل فيها الوكالة أو النيابة في حين أن جانب آخر من الشراح<sup>(٣)</sup> رأى عكس ذلك واستند أن نفس نص م ٤٩ من قانون الأحكام العسكرية، جعل لهذه المحاكم أن تقضى بالرد !!

في حين أن هناك رأى وسط بين الرأيين قال به أستاذ : مأمون سلامة<sup>(٤)</sup>.

(١) د / محمود مصطفى - الجرائم العسكرية في القانون المقارن - الجزء الثاني - ص ١٤٤ .

(٢) سعد العيسوي وكمال حمدي - شرح قانون الأحكام العسكرية الجديد - ص ١١٢ وما بعدها .

(٣) د / مأمون سلامة - قانون الأحكام العسكرية - ص ٣٧٢ - ١٩٨٤ - دار الفكر العربي

قانون الأحكام العسكرية قد أضفى على المدعى العسكري ذات الاختصاصات المخولة للنائب العام وفقاً لقانون الإجراءات الجنائية - فهو الذي يتولى النيابة العسكرية بحكم المادة ٢٥، كما أن النيابة العسكرية تمارس بالإضافة إلى الاختصاصات المخولة لها وفق هذا القانون الوظائف والسلطات الممنوحة للنيابة العامة بحكم المادة ٢٨، وهذا مؤداه أن الدعوى الجنائية الداخلة في اختصاص المدعى النيابة العسكرية تمارس من قبل أعضاء النيابة العسكرية وعلى رأسهم المدعى العام العسكري بذات القواعد والاختصاصات الثابتة لأعضاء النيابة العامة وعلى رأسهم النائب العام - كل ما هنالك هو أن اختصاصات النائب العام حينما يباشرها المدعى العام العسكري فإنما يكون ذلك في حدود ما يتفق وطبيعة النظام العسكري والقواعد التي تحكم الإجراءات الجنائية فيه - وعليه، يجوز للمدعى العسكري أعمال حكم المادة ٢٠٨ مكرراً (أ) بفرض الحراسة أو اتخاذ أى إجراء تحفظي آخر كالتنص من السفر مثلاً وذلك لضمان ما عسى أن يحكم به من غرامات أو رد - إنما لا يجوز له ذلك لضمان ما عسى أن يحكم به من تعويضات لأن القضاء العسكري لا اختصاص له بالدعوى المدنية<sup>(١)</sup>.

### الفرق بين المدعى العام العسكري والنائب العام :

- (١) يعين للنائب العام من بين مستشاري محكمة النقض أو الاستئناف أو من في درجتهم مساعدين له بدرجة ( محامى عام ) يكون لهم جميع اختصاصاته في حالة غيابه - ولم يرد في قانون الأحكام العسكرية بيان لفئات معاوني المدعى العام من أعضاء النيابة العسكرية أو غيرها - ويجرى عمل رؤساء النيابة بموجب وكالة قانونية مفترضة منه.
- (٢) للنائب العام وحده - طلب رفع الحصانة عن أعضاء مجلس الشعب طبقاً للمادة ٩٩ من الدستور.

(١) وللنائب العام عند الضرورة أو في حالة الاستعجال أن يأمر مؤقتاً بمنع المتهم أو زوجه أو اولاده القصر من التصرف في أموالهم أو إدارتها، ويجب أن يشمل أمر المنع من الإدارة على تعيين من يدير الأموال المتعطف عليها، وعلى النائب العام في جميع الأحوال أن يمرض أمر المنع على المحكمة الجنائية المختصة خلال سبعة أيام على الأكثر من تاريخ صدوره، بطلب الحكم بالمنع من التصرف أو الإدارة وإلا اعتبر الأمر كأن لم يكن. وتصدر المحكمة الجنائية المختصة حكمها في الحالات السابقة بعد سماع أقوال ذوى الشأن خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ عرض الأمر عليها، وتتمسك المحكمة في مدى استمرار العمل بالأمر الوقتي المشار إليه في الفقرة السابقة كلما رأت وجهاً لتأجيل نظر الطلب، ويجب أن يشمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها.

حكم في حلقة ١٠/٥/١٩٩٦ بعدم دستورية المادة ٢٠٨ مكرور في القضية المفيدة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ٢٦ لسنة ١٢ قضائية دستورية - وبمقووط الفقرتين الثانية والثالثة الأمر الذي ترتب عليه استبدالها في القانون ١٧٤ لسنة ١٩٩٨ على النحو الوارد عليه بمالية

(٢) تلحق إدارة التفتيش القضائي - بالنيابة العامة بمكتب النائب العام وتكون خاضعة لإشرافه، وهو ما لم يرد ذكره في قانون الأحكام العسكرية وما خرجت عليه تعليمات الهيكل التنظيمي الإدارة القضاء العسكري، بإخضاع إدارة التفتيش لمدير إدارة القضاء العسكري نفسه ولتكون من ضمن الإدارات التابعة له.

### الاتفاق بين المدعى العام العسكري والنائب العام :

١. كلا من المدعى العام والنائب العام يشرف على شئون النيابة، وله السلطة القضائية والرئاسة الإدارية على أعضائها الأول بالنسبة للنيابات العسكرية والثاني للنيابات العامة.
٢. يباشر كل منهما اختصاصاته بنفسه، أو بتوكيل خاص منه، أو يباشر عنه النيابة بموجب وكالة قانونية مفترضة من الحق في تقييدها أو مدها حتى في الاختصاصات الاستثنائية عمن ( بشرط الحصول على تفويض خاص منه مقصور على الإجراء الذي صدر بشأنه ).
٣. حق إحالة الدعوى إلى محاكم الجنح وجرائم " اختلاس المال العام والعدوان عليه والغدر " في الأحوال المبينة في الفقرة الأولى من المادة ١١٨ مكرر أ من قانون العقوبات، إذا كان موضوع الجريمة أو الضرر الناجم عنها لا تتجاوز قيمته ٥٠٠ خمسمائة جنيه.
٤. إصدار الأمر بالأوجه لإقامة الدعوى في الجنايات.
٥. إلغاء الأمر الصادر من النيابة العامة بأن لأوجه لإقامة الدعوى في مدة الثلاثة أشهر التالية لصدوره.
٦. اتفقت التعليمات الصادرة من المدعى العام والنائب العام للنيابات بشكل عام بالنسبة لوكلاء النيابة والمعاونون<sup>(١)</sup>.

مادة ٢٥ : يباشر وكلاء النيابة ومساعدوها، كل في دائرة اختصاصه، كافة الاختصاصات العادية في تحريك الدعوى الجنائية ومباشرتها، فيما عدا ما يخص به القانون أحد أعضاء النيابة على سبيل الإنفراد، ويجوز لأيهم مباشرة أى إجراء يدخل في الاختصاصات الاستثنائية للنائب العام بشرط الحصول على تفويض خاص منه

(١) هذه المعهظة سجلها السيد المدعى العام العسكري (السابق) لنيابات الشرطة ( لواء جمال حجازي ) في كتابه الموسوعي " موسوعة القضاء العسكري " - مرجع سابق - ص ١٧ كما سجل اتفاق بين تعليمات النيابة العسكرية والنيابة العامة في مواضع أخرى ( الفصل الثالث التصرف في المضبوطات ) الفرع الثاني عشر ( الطب الشرعي) التحليل من م ٤٥٧ إلى م ٤٩٠ ) وذلك بالجزء الثاني من الموسوعة ص ٣٤٠.

مقصود على الإجراء الذي صدر بشأنه - قابلتها م ١٢ تعليمات مستديمة للمدعى العسكري.

مادة ٢٦ : يتولى وكلاء النائب العام وخدمهم سلطة إصدار الأمر الجنائي في بعض المخالفات والجنح، وهي سلطة مقصورة عليهم دون غيرهم من الأعضاء الذين يقلون عنهم درجة قابلتها م ١٢ من التعليمات السابقة.

مادة ٢٧ : يختص معاونو النيابة أسوة بسائر أعضائها بأداء وظيفتها أمام المحاكم - عدا محكمة النقض - فيجوز لهم تمثيل النيابة أمام هذه المحاكم وإبداء الطلبات والمرافعة.

ولا يملك معاون النيابة مباشرة التحقيق الابتدائي دون نذب مسبق إلا أنه يجوز تكليفه بتحقيق قضية برمتها وعندئذ فإنه يباشر كافة إجراءات التحقيق بما فيها استجواب المتهم قابلتها م ١٤ من التعليمات السابقة.



## المبحث الثاني

### فروع الإدعاء العسكري بالجهات

كما ورد في الأمر العسكري رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦٦ بالقوات المسلحة والقرار الوزاري رقم ٤٤٤ لسنة ١٩٨٢ بالشرطة.

سميت النيابة العسكرية - بفروع الإدعاء العسكري بالجهات وأعطى اختصاص النهوض بتطبيق قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ٦٦ في النطاق المحدد لها - والنهوض بالعمليات الإدارية والمالية المترتبة على تنفيذ قانون الأحكام العسكرية وفحص ما يرد لها من طلبات رد الاعتبار ورفعها لإدارة الإدعاء العسكري المركزية.

ثم تابع ذلك تعليمات المدعى العام العسكري وجاءت أحيانا عامة وأحيانا تفصيلية وأشار فيها إلى سلطات التحقيق المخولة للنيابة العامة دون أن يشير إلى غيرها، وأسسها على نص م ٢٨ من قانون الأحكام العسكرية والتي ورد فيها (تمارس النيابة العسكرية بالإضافة إلى الاختصاصات المخولة لها وفق هذا القانون الوظائف والسلطات الممنوحة للنيابة العامة وللقضاة المنتدبين للتحقيق ولقضاة الإحالة في القانون العام ) وعلى ذلك تملك النيابة العسكرية جميع الاختصاصات الثابتة للنيابة العامة والمتعلقة بإجراءات جمع الأدلة، فلها إجراء المعاينة وعمليات الاستمراف والخبرة وشهادة الشهود واستجواب المتهم، وعليها في نفس الوقت الالتزام بالشروط المتطلبه قانوناً لصحة الإجراءات ومراعاة الضمانات المقررة للمتهم - وعليها الالتزام بالحيدة في التحقيق ويخضع التحقيق لمبدأ التدوين ومن ثمة يتعين إثبات الإجراءات في محضر تحقيق يحرره كاتب تحقيق يوقع عليه إلى جانب توقيع عضو النيابة المحقق - كما يخضع تحقيقها لمبدأ السرية فيجب على أعضاء النيابة والضبط القضائي ومساعدتهم من الخبراء أو من يتصلون بالتحقيق مراعاة عدم الإفشاء وألا وقعوا تحت طائلة القانون.

أما الجزء التفصيلي فكان في الجرائم الداخلة في اختصاص النيابة العسكرية.

ويلاحظ أنه ذكر فيها ( اختصاص أصيل للنيابة ) و( اختصاص احتياطي لها ) على التفصيل الآتي :

## الجرائم التي تمثل اختصاص أصيل للنيابة العسكرية :

١. كافة جرائم القانون العام الداخلة في اختصاص القضاء العسكري ( مادة ١/٢٩ ) وهذه الجرائم هي (أ) جرائم القانون العام المرتكبة من الأشخاص الخاضعين لقانون الأحكام العسكرية إذا لم يكن معهم شريك أو مساهم مدنى (ب) الجرائم المرتكبة من المدنيين في الأماكن العسكرية أو التي يشغلها العسكريون لصالح القوات المسلحة وإنما وجدت (ج) الجرائم التي تقع على أشياء لها الصفة العسكرية كالأسلحة والذخائر والمركبات والطائرات والسفن والأسرار والوثائق وغيرها، (د) الجرائم التي تقع من المدنيين على شخص له الصفة العسكرية أثناء ممارسته لأعمال وظيفته أو بسببها (هـ) جرائم أمن الدولة من جهة الداخل أو الخارج إذا ما أحيلت إليها بقرار من رئيس الجمهورية (و) أى جريمة من جرائم القانون العام إذا ما أحيلت إليها بقرار من رئيس الجمهورية وذلك عند إعلان حالة الطوارئ - وقد سبق بيان تفصيل ذلك كله في الجزء الأول فنحيل إليه.

٢. الجرائم العسكرية المرتبطة بجرائم القانون العام - ويقصد بذلك الجرائم المنصوص عليها بقانون الأحكام العسكرية سواء كانت عسكرية بحتة أم عسكرية مختلطة التي ترتبط بجريمة قانون عام، ويستوى في ذلك أن يكون الارتباط بسيطاً أما كان غير قابل للتجزئة ذلك أن تقدير نوع الارتباط لا يتأتى إلا بعد التحقيق ومن ثم يجب إحالة الجرائم المرتبطة بجرائم القانون إلى النيابة العسكرية بغض النظر عن نوع الارتباط.

## الجرائم التي تمثل اختصاص احتياطي للنيابة العسكرية :

الجرائم العسكرية المحالة إليها من السلطة المختصة طبقاً للقانون - واختصاص النيابة العسكرية بالنسبة لهذه الجرائم يعتبر اختصاصاً احتياطياً أى يتوقف على قرار القائد أو من ينوبه من الضباط التابعين له - وهو ينصرف إلى الجرائم العسكرية البحتة التي يرى فيها القائد أو السلطة الأعلى إحالة الموضوع إلى النيابة العسكرية، وفقاً لنص المادة ٢٢ بند ٤ من قانون الأحكام العسكرية<sup>(١)</sup>. ويراعى

(١) نص م ٢٢ من قانون الأحكام العسكرية :

للقائد أو من ينوبه من الضباط التابعين له في جميع الأحوال اتخاذ كافة إجراءات التحقيق في الجرائم العسكرية، وإذا تبين له أن الجريمة المرتكبة داخلة في اختصاصه فله حق التصرف فيها على الوجه الآتي :

- صرف النظر عن القضية.
- مجازاة مرتكب الجريمة انضباطياً.
- إحالة الموضوع إلى السلطة الأعلى.
- إحالة الموضوع إلى النيابة العسكرية المختصة.

## أن تقسيمات الجريمة العسكرية محل تقدير من السلطات العسكرية وكذلك المحاكم العسكرية<sup>(١)</sup>.

- طلب الإحالة إلى المحاكم العسكرية طبقاً للقانون - أما إذا كانت الجريمة المرتكبة خارجة عن اختصاصه فيجب عليه إحالتها إلى النيابة العسكرية المختصة للتصرف فيها طبقاً للقانون.

(١) تقسم الجرائم العسكرية على أساس جسامه العقوبة وشدتها إلى : جنایات وجنح ومخالفات، وتقسم بالنظر إلى شخص مرتكبها إلى جرائم عسكرية عامة وجرائم عسكرية خاصة، كما تقسم على أساس القانون المعني بالتجريم إلى جرائم عسكرية بحتة وجرائم عسكرية مختلطة وجرائم قانون عام.

### الجنایات والجنح والمخالفات العسكرية

أهمية التقسيم إلى جنایات وجنح ومخالفات له نفس الأهمية الموجودة بقانون العقوبات العام. فهناك إختلاف في إجراءات التحقيق والمعاكمة تختلف تبعاً لنوع الجريمة إلا أن الإختلاف في الجانب الموضوعي ليست له تلك الأهمية التي في قانون العقوبات العام وذلك نظراً للطبيعة الخاصة التي تميز بها قانون الأحكام العسكرية. وفيما عدا الإختلافات الموجودة بالنسبة للجرائم العسكرية. فإن جميع الأحكام الخاصة بالموضوع والإجراءات والتي لم يتضمنها نص في قانون الأحكام العسكرية تطبق بشأنها القواعد المعمول بها في قانون العقوبات العام. وقد نصت على تلك القاعدة المادة العاشرة من قانون الأحكام العسكرية والتي تقضي بأن تطبق فيما لم يرد بشأنه نص في هذا القانون النصوص الخاصة بالإجراءات والعقوبات الواردة في القوانين العامة.

ويلاحظ أن قانون الأحكام العسكرية يكاد يكون خلواً من نصوص تجریمیة تنص على جرائم تدرج تحت طائفة المخالفات. وهذا يزيد ما سبق أن ذكرناه بخصوص تحديد مفهوم الجريمة العسكرية وأنه لا يقتصر على الجرائم الواردة بقانون الأحكام العسكرية بل يشتمل أيضاً جرائم القانون العام. ونعتقد أن المشرع حينما نص بالمادة ١١٩ على أن الجرائم ثلاثة أنواع جنایات وجنح ومخالفات ورغم ذلك جاء خلواً من المخالفات، فإنما قصد بذلك المخالفات التي تقضي بها قوانين عامة أخرى ويمكن أن تكون جرائم عسكرية أما لإعدادتها المباشر على مصلحة عسكرية وأما لإرتكابها من قبل أحد العسكريين وأما لوقوعها في مكان له الصفة العسكرية.

ورأى البعض أن المشرع العسكري كان يمي تماماً بأن الجرائم التي يشملها القانون العسكري تشمل الأنواع الثلاثة : الجنایات والجنح والمخالفات إلا أن المخالفات العسكرية لا يعاقب عليها بعقوبة المخالفة الموجودة في القانون العام ولكنه أوجد عقوبات ذات طبيعة عسكرية خاصة هي عقوبات م ١٢٠م فقرة ٢ وفقرة ٣، فيها الطرد والرهف والتزليل رتبة واعتبر هذه عقوبات أصلية خاصة فمثلاً جرائم الإخلال بمقتضيات النظام العسكري م ١٦٤ يعاقب فيها الطرد أو جزاء أقل منه منصوص عليه في القانون.

وجريمة إهانة هيئة المحكمة م ١٦٢ يعاقب فيها الضباط بالطرد أو جزاء أقل منه وجرائم الإمتناع عن الشهادة م ١٦٢م العقوبة فيها الطرد أو جزاء أقل منه ومثلاً جريمة الإنتحار ( الشروع في قتل نفسه ) م ١٥٨ العقوبة فيها الطرد أو جزاء أقل - والفقہ يقرر بأن الجرائم العسكرية البحتة هي نوع من المخالفات الإدارية التأديبية غلط فيها المشرع العقوبة.

ولكن تكمن سموية هذه الوجهة من النظر في أمرين :

(١) لم ينص المشرع على تفاصيل لأنواع تلك العقوبات من حيث إدراجها في الفئات المختلفة لعقوبة الجنایة والجنحة والمخالفة.

(٢) أن نظام رد الإعتبار قاس عقوبات الضباط من هذا النوع على عقوبة الأفراد في نفس الجريمة وبالتالي أعتبر كل هذه العقوبات الأصلية الخاصة ( جنح ).

التقسيم إلى بحتة ومختلطة وجرائم قانون عام

هذا التقسيم يتعلق بمناط تجريم الفعل المكون للجريمة العسكرية - فهيكون مناط تجريم الواقعة، هو نص في قانون الأحكام العسكرية لا مثيل له في القوانين العامة هاتنا نكون بمسرد جريمة عسكرية بحتة. مثال ذلك الجرائم المنصوص عليها في الباب التاسع والخاص بعدم إطاعة الأوامر العسكرية - وجرائم أخرى ضمنها قانون الأحكام العسكرية منها الجرائم المتعلقة بالخدمة العسكرية مثل الهروب والضياب، وجرائم التفريض والتشويه، وجرائم السلوك المضرب بالضبط ومقتضيات النظام العسكري.

## النيابة العسكرية والنيابة العامة :

ورد في تعليمات النيابة العامة - الباب الرابع -- القضاء العسكري - النص على النيابة العسكرية في المواد الآتية :

مادة ٦٥٩ : النيابة العسكرية عنصر أصيل من عناصر القضاء العسكري وتمارس السلطات الممنوحة لنيابة العامة، بالنسبة للدعاوى الداخلة في اختصاص القضاء العسكري طبقا للمواد ١، ٢٨، ٢٠ من قانون الأحكام العسكرية سالف البيان.

مادة ٦٦٨ : يختص القضاء العسكري استثناء من قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ بالفصل في الجرائم التي تقع من الأطفال الخاضعين لقانون الأحكام العسكرية، وكذلك الجرائم التي تقع من الأطفال الذين يسرى في شأنهم أحكامه إذا وقعت الجريمة مع أحد أو أكثر من الخاضعين لأحكام هذا القانون ويطبق على الطفل في هذه الأحوال أحكام قانون الطفل المذكور عدا المواد ١١٨، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٣٠، ١٣٢ منه، ويكون للنيابة العسكرية جميع الاختصاصات المخولة لكل من النيابة العامة والمراقب الاجتماعي المنصوص عليها في قانون الطفل المذكور.

أما الجرائم العسكرية المختلطة تلك الجرائم مناط التجريم فيها بالإضافة إلى نص في القانون العسكري آخر في قانون العقوبات العام أو القوانين الملحقه به، بمعنى أن الواقعة محل التجريم تكون في نفس الوقت جريمة عسكرية وجريمة عامة. والقاعدة أن الخاص يقيد العام وبالتالي فالذي يحكمها هو قانون الأحكام العسكرية إلا إذا تضمن ذلك فيطبق النص القائم في قانون العقوبات العام والتصور هذا يكون حين تخرج الواقعة من اختصاص القضاء العسكري - كحالة وجود شريك مدني مع الفاعل العسكري ( كعمال ). ومن هذه الجرائم جرائم إساءة الساطة والسرقة والإختلاس وهي منصوص عليها في الباب الثامن والسادس من قانون الأحكام العسكرية - كما أنه منصوص عليها في القانون العام في الباب الرابع ( إختلاس المال العام ) والباب السابع ( القذف والسب وإهشاء الأسرار ) والباب الثامن ( السرقة والاعتصاب ) إلا أن تجريمها في القانون العسكري الخاص إنما يتم حماية لمصلحة مختلفة ولذا يضاف إلى الواقعة الأصلية عناصر أخرى تميزها وتخصصها في الوقت ذاته عن الواقعة في القانون العام ومن هنا جاءت تسميتها ( بالجرائم المختلطة ) وخلاف طائفة الجرائم العسكرية البحتة والجرائم العسكرية المختلطة، توجد طائفة ثالثة هي الجرائم العامة العسكرية أو جرائم القانون العام. وفيها نجد أن التجريم لا يكون إلا في قانون العقوبات العام أو القوانين الملحقه به.

وقد اعتبرت عسكرية لتعلقها بمصالح القوات المسلحة ووظيفتها ونظامها وفي هذا النوع الأخير من الجرائم العسكرية وهي جرائم القانون العام العسكرية لا يوجد نص تحريمي للواقعة في قانون الأحكام العسكرية. فهي تكون الوجه العكسي للجرائم العسكرية البحتة. ففي هذا النوع الأخير نجد أن مناط التجريم هو فقط نص قانون الأحكام العسكرية بينما في جرائم القانون العام العسكرية، نجد أن مناط التجريم مقصور على نص في قانون العقوبات العام أو القوانين الملحقه. ولذلك فإن القضاء العسكري في تلك الحالة يطبق نصوص قانون العقوبات العام المتعلقة بالواقعة محل التجريم.

مادة ٦٦٩ : القضاء العسكري هو إحدى إدارات القيادة العليا للقوات المسلحة، ويتبعه الإدارة العامة للقضاء العسكري إدارة المدعى العام العسكري وإدارة المحاكم العسكرية، وتتبع النيابة العسكرية المدعى العام العسكري.

مادة ٦٦٩ مكررا : إذا رأت النيابة الجزئية اختصاص النيابة العسكرية بقضية ما فيجب إرسالها إلى النيابة الكلية مشفوعة بمذكرة متضمنة سند اختصاص النيابة العسكرية لإرسالها إلى النيابة العسكرية الكلية التي تتبعها النيابة العسكرية الجزئية المختصة، ويكون ذلك في جميع القضايا فيما عدا إخطارات الحوادث والمحاضر المحررة عن حالات التلبس بالجريمة فيجب إرسالها إلى النيابة العسكرية الجزئية المختصة مباشرة.

مادة ٦٧٠ : إذا رأت النيابة العسكرية عدم اختصاصها بجريمة ما وأرسلتها إلى النيابة العامة تعين على النيابة العسكرية عدم اختصاصها بجريمة ما وأرسلتها إلى النيابة العامة تعين على النيابة الأخيرة أن تتولى تحقيقها والتصرف فيها.

• هل النيابة العسكرية في جرائم القانون العام الداخلة في اختصاص القضاء العسكري اختصاصها ( استثنائي ) برفع الدعوى - أم اختصاص ( قسيم ) بينها وبين النيابة العامة ١٩

نص م ٤٨ ق.١.ع

" السلطات القضائية العسكرية هي وحدها التي تقرر ما إذا كان الجرم داخلاً في اختصاصها أم لا " (١).

(١) ومؤدى القواعد السابقة أنه إذا دفع أمام جهات القضاء العادي بعدم الاختصاص لاختصاص القضاء العسكري تعين إحالة الأوراق إلى القضاء العسكري ليفصل في اختصاصه ولا يجوز لجهة القضاء العادي أن تفصل في ذلك، وإذا كان الحكم الصادر من القضاء العادي بعدم اختصاصه لا يقيد القضاء العسكري، فإن الحكم أو القرار بالاختصاص أو عدم الاختصاص الصادر من جهات القضاء العسكري يقيد القضاء العادي. ويلاحظ أن نص المادة ٤٨ من قانون الأحكام العسكرية معيب - وإذا كان له ما يبرره في حالة تقرير عدم الاختصاص من القضاء العسكري باعتباره قضاء خاصا ولا ينفي اختصاص المحاكم العادية بجرائم القانون العام، فإنه جاوز حد التبرير في الفروض التي يقرر فيها اختصاصه - ذلك أن القضاء العادي هو المختص أصلا بتلك الجرائم وما اختصاص القضاء العسكري بها إلا من قبيل الاستثناء الذي أمثته النظم العسكرية - ولذلك كان يمتنع تطبيق القواعد الخاصة بتنازع الاختصاص بين المحاكم العادية والمحاكم الاستثنائية والذي تختص به المحكمة الدستورية العليا.

( الطعن رقم ٢٢٧٥٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٠/٣/٨ )

بل أننا نرى أن نص المادة ٤٨ من قانون الأحكام العسكرية يعتبر منسوخا بالمادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا والتي أسندت إلى تلك المحكمة الفصل في أحوال التنازع الإيجابي أو السلبي بين جهات القضاء المختلفة.

أنظُر د / مأمون سلامة - مرجع سابق ص ٢٨٧ وما بعدها.

- اختصاص النيات العسكرية تحدده من حيث الجرم نص م ٥ من قانون الأحكام العسكرية ومن حيث الأشخاص نص م ٧ من نفس القانون ( الطعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٢٩ ق في ١٩٧٠/٢/٢٣ )
- ينعد الاختصاص للقضاء العادي طبقاً لنص م ٧ فقرة ٢ من قانون الأحكام العسكرية، إذا وجد مع المتهم مساهم من غير الخاضعين لقانون الأحكام العسكرية، ولا يؤثر في ذلك القول بأن هذا المساهم حكم ببراءته غيابياً في جلسة سابقة إذ الثابت أن الجرم قد وقع منهما معاً ( الطعن رقم ١٢٩٢ لسنة ٥٠ ق في ١٩٨٠/١١/١٦ )
- النيابة العسكرية هي صاحبة القول الفصل فيما إذا كانت جريمة ما تدخل في اختصاص القضاء العسكري أم لا ( نقض ٧٣/١٠/١ ص ٢٤ ص ٨٠٤ )

#### اختصاص قسيم مشترك :-

المحاكم العادية هي صاحبة الولاية العامة للفصل في الجرائم كافة وأنه وإن إجازت القوانين في بعض الأحوال إحالة جرائم معينة إلى محاكم خاصة فهذا لا يسلب المحاكم العادية ولايتها للفصل في تلك الجرائم إلا إذا ورد في القانون الخاص نص على انفراد المحكمة الخاصة أو الاستثنائية بالاختصاص، يستوى في ذلك أن تكون الجريمة معاقب عليها بموجب القانون العام أو بمقتضى قانون خاص. ( الطعن رقم ٢٢٧٥٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٠/٣/٨ ).



## الفصل الثاني

### قواعد الاختصاص (الولاية على الدعوى العسكرية)

#### المبحث الاول

#### اختصاص القضاء العسكرى فى قانون الأحكام العسكرية

يعتبر الدفع بعدم الإختصاص دفعاً جوهرياً يجوز إثارته فى أى مرحلة كانت عليها الدعوى<sup>(١)</sup>، إذ أنه من النظام العام، ويعتبر الحكم فيه من الأحكام السابقة على الفصل فى الدعوى، ولأنها لا تنه النزاع وبالتالي فهي لا تحتاج إلى تصديق، شأنها فى ذلك شأن الحكم بنبذ خبير أو تقرير الحبس الاحتياطي، أما إذا أجلت المحكمة الفصل فى الدفع بعدم الإختصاص إلى الموضوع فتلتزم بالرد عليه فى حيثياتها رداً سائفاً، وإن كان يفهم بشكل غير مباشر فى هذه الحالة أن المحكمة قد قررت اختصاصها، وهذا الدفع على درجة كبيرة من الأهمية لأن صدور حكم من محكمة غير مختصة يعتبر معه الحكم منعماً، أي كأن لم يكن، وبالتالي لا تلحقه صفة الحكم البات ولا يمكن الاعتماد عليه فى إنهاء الخصومة، ويعتبر الدفع بعدم الإختصاص من الدفع الشائعة إذ كثيراً ما تلجأ المحاكم العسكرية إلى توسيع اختصاصها.

#### مدخل الدراسة

( مادة ٤ ) يخضع لأحكام هذا القانون الأشخاص الآتون بعد :

١. ضباط القوات المسلحة الرئيسية والفرعية والإضافية.
٢. ضباط الصف وجنود القوات المسلحة عموماً.
٣. طلبة المدارس ومراكز التدريب المهني والمعاهد والكليات العسكرية.
٤. أسرى حرب.

(١) النيابة العسكرية هي أول جهة تنظر فى امر ولاية أو اختصاص القضاء العسكرى بالدعوى، وأنها عليها تحديد اختصاصها - وسواء قبل التحقيق أو بعده - ولكنها حتماً تقرر قبل الإحالة ما إذا كان الجرم داخلاً فى اختصاص القضاء العسكرى أم يتولاه القضاء العادى وهى تستهدى فى ذلك بنصوص المواد ٤، ٥، ٦، ٧، ٨ من قانون الأحكام العسكرية.

أنظر فؤاد أحمد عامر - قانون الأحكام العسكرية - ٢٠٠٢ ص ٢٨٢ وما بعدها.

مادة رقم ٦٧٠ من تعليمات النيابة العامة إذا رأت النيابة العسكرية عدم اختصاصها بجريمة ما - وأرسلتها إلى النيابة العامة على النيابة الأخيرة ان تتولى تحقيقها والتصرف فيها .

٥. أى قوات عسكرية تشكل بأمر من رئيس الجمهورية لتأدية خدمة عامة أو خاصة أو وقتية.
٦. عسكريو القوات الحليفة أو المحققون بهم إذا كانوا يقيمون فى أراضى الجمهورية العربية المتحدة، إلا إذا كانت هناك معاهدات أو اتفاقيات خاصة أو دولية تقضى بخلاف ذلك.
٧. المحققون بالعسكريين أثناء خدمة الميدان، وهم :
- كل مدنى يعمل فى وزارة الحربية<sup>(١)</sup> أو فى خدمة القوات المسلحة على أى وجه كان.

( مادة ٥ )<sup>(٢)</sup>

- تسرى أحكام هذا القانون على كل من يرتكب إحدى الجرائم الآتية :
- ( أ ) الجرائم التى تقع فى المعسكرات أو الثكنات أو المؤسسات أو المصانع أو السفن أو الطائرات أو المركبات أو الأماكن أو المحلات التى يشغلها العسكريون لصالح القوات المسلحة أينما وجدت.
- ( ب ) الجرائم التى تقع على معدات ومهمات وأسلحة وذخائر ووثائق وأسرار القوات المسلحة وكافة متعلقاتها.

( مادة ٦ )<sup>(٣)</sup>

- تسرى أحكام هذا القانون على الجرائم المنصوص عليها فى البابين الأول والثانى من الكتاب الثانى من قانون العقوبات وما يرتبط بها من جرائم، والتى تحال إلى القضاء العسكرى بقرار من رئيس الجمهورية.
- ولرئيس الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارئ أن يحيل إلى القضاء العسكرى أى من الجرائم التى يعاقب عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر<sup>(٤)</sup>.

(١) استبدلت عبارة وزارة الحربية بعبارة وزارة الدفاع بمقتضى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٩.

(٢) معدلة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٨ ( ثم عدل البند (ب) من نص هذه المادة بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٨٦ ) الجريدة الرسمية العدد ٥٠ مكرر فى ١٨/١٢/١٩٦٨.

(٣) معدلة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٠ الجريدة الرسمية العدد ٥ الصادر فى ٢٩/١/١٩٧٠.

(٤) ملحوظة : صدر حكم المحكمة الدستورية العليا فى القضية رقم ١ لسنة ١٥ قضائية ( تفسير ) بجملة ١٩٩٢/١/٢٠ بشأن تفسير نص المادة السادسة من قانون الأحكام العسكرىة رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ( الجريدة الرسمية العدد ٤ (مكرر) فى ٢٠/١/١٩٩٢ ) وقد قررت المحكمة الآتى :

" أن عبارة " أيا من الجرائم التى يعاقب عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر " الواردة فى الفقرة الثانية من المادة السادسة من قانون الأحكام العسكرىة الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ والمعدلة بالقرار بقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٠، يقصد بها الحرائم المحددة بنوعها تحديدا مجردا وكذلك الجرائم المينة بذواتها بعد ارتكابها فعلا ."

تسرى أحكام هذا القانون أيضا على ما يأتي :

١. كافة الجرائم التي ترتكب من أو ضد الأشخاص الخاضعين لأحكامه متى وقعت بسبب تاديتهم أعمال وظائفهم.
٢. كافة الجرائم التي ترتكب من الأشخاص الخاضعين لأحكامه إذا لم يكن فيها شريك أو مساهم من غير الخاضعين لأحكام هذا القانون.

كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب خارج الجمهورية العربية المتحدة عملا يجعله فاعلا أو شريكا في جناية أو جنحة داخلية في اختصاص القضاء العسكري يعاقب بمقتضى أحكامه ولو لم يعاقب عليها قانون البلد الذي وقعت فيه.

أما إذا كان الفعل معاقبا عليه، فإن ذلك لا يعفى من المحاكمة ثانية أمام المحاكم العسكرية.

إلا أنه يجب مراعاة مدة العقوبة التي يكون قد قضاها.

يختص القضاء العسكري بالفصل في الجرائم التي تقع من الأحداث الخاضعين لأحكام هذا القانون. وكذلك الجرائم التي تقع من الأحداث الذين تسرى في شأنهم أحكامه إذا وقعت الجريمة مع واحد أو أكثر من الخاضعين لأحكام هذا القانون، وذلك كله استثناء من أحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث.

#### أولاً : اختصاص القضاء العسكري بالقوات المسلحة

يعد هذا الاختصاص متسعاً وممتداً بطبيعته وتحكمه المواد ٦، ٥، ٤، ٧، ٨، ٨ مكرر، ق.أ.ع. وتتنوع معايير الاختصاص فهو شخصي طبقاً لنص المادة ٥ "ق.أ.ع" وهو له طبيعة في المكان حيث يختص بجميع الجرائم التي تقع في أماكن القوات المسلحة ( المعسكرات وأماكن التمرکز م ٥/أ ق.أ.ع ) وهو عيني بمعنى يقع على كافة الجرائم التي موضوعها أموال القوات المسلحة أي كان شخص مرتكبها، وبالتالي يمكن أن يخضع المدنيون لولاية القضاء العسكري بالقوات المسلحة، وهو له طابع استثنائي فهو يختص بالجرائم التي تحال إليه بقرار من رئيس الجمهورية ( م ٦ ق.أ.ع ) وهو له اختصاص استثنائي بخضوع الأحداث لولايته إذا كانوا خاضعين

(١) : مضافة بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٥ - الجريدة الرسمية العدد ٢١ (تابع) في ٣١ يولية سنة ١٩٧٥.

لقانون الأحكام العسكرية فلا يخضعوا لقانون الأحداث ( م ٨ مكرر (أ) ق.أ.ع ) وهو له طبيعة ممتدة لا ينطبق عليها مبدأ جغرافية القانون إذ أنه يمتد لخارج جمهورية مصر على كل شخص خاضع لأحكامه سواء كان فاعلاً أو شريكاً فى جناية أو جنحة داخلية فى إختصاص القضاء العسكري ولا يرد عليه من قيد بالنسبة للأشخاص العسكريين الخاضعين لحكمه، إلا إذا ارتكبت الجرائم منهم وكان معهم شريك أو مساهم مدنى من غير الخاضعين لأحكام هذا القانون، وكانت الجريمة مرتكبة فى غير سبب تأدية أعمال ووظائفهم، أما إذا وقعت بسبب تأدية أعمال ووظائفهم إنعقد للقضاء العسكري الإختصاص ( مادة ٧ ق.أ.ع ) وعاد المشرع العسكري بعد أن قرر فى الباب الثانى الإختصاص ليتحدث عن إختصاص المحاكم فى الفصل الثانى من الباب الأول القسم الثالث من قانون الأحكام العسكرية فإذا به يخرج على قاعدة الإختصاص المكاني بالنص م ٥٢ ق.أ.ع بجواز إجراء المحاكمة العسكرية فى أى مكان بصرف النظر عن المكان الذى ارتكبت فيه الجريمة ثم يوسع توسيعاً شديداً وغير منضبط فى إختصاص المحاكم العسكرية بالنص م ٤٨ ق.أ.ع ( السلطات القضائية العسكرية هى التى وحدها تقرر ما إذا كان الجرم داخلًا فى إختصاصها أم لا )

وأثار هذا النص تساؤلات كثيرة منها دور النيابة فى تحديد الإختصاص أم أن هذه المادة خاصة بالمحاكم وحدها، وكذا ما إذا كانت المادة منسوخة أو موجودة بعد إنشاء المحكمة الدستورية العليا والنص فى المادة رقم ٢٥/٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا، وهل هذه المادة ٤٨ ق.أ.ع مادة توسع فى الإختصاص أم مادة عند تنازع جهتي القضاء المدني والعسكري ؟

### ثانياً : إختصاص القضاء العسكري فى الشرطة

إذا كان القضاء العسكري بالقوات المسلحة يمتاز بالتوسع والامتداد فإنه على عكس ذلك فى الشرطة وقد نص عليه مادة واحدة وهى ٩٩ من قانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ وتعديلاته فجعلت الضباط يخضعون للقضاء الشرطى حال قيامهم بالأعمال المتعلقة بقيادة قوة نظامية لخضوعهم لقانون الأحكام العسكرية فى هذه الحالة وأخضع أفراد هيئة الشرطة من أمناء ومساعدين ومندوبين وضباط صف وجنود ورجال خفر نظاميين لقانون الأحكام العسكرية فى كل ما يتعلق بخدمتهم، وأخضع للمجدين الذين يؤدون خدمتهم الإلزامية بالشرطة فى جميع شئونهم لقانون الأحكام العسكرية وأعطى المشرع الشرطى للقضاء العسكري بالشرطة مقابل ولايته الجنائية المحدودة ولاية أخرى إدارية لتصبح المحاكم العسكرية بالشرطة محاكم جنائية ومحاكم تأديبية، ولصعوبة ذلك عملياً إستقر

الوضع على أن المحاكم العسكرية بالشرطة محاكم جنائية فقط، وذلك لوجود نص المادة ١٢٩ ق.أ.ع التي تنص على أنه ( إذا نص قانون آخر على عقوبة أحد الأفعال المعاقب عليها في هذا القانون بعقوبة أشد من العقوبة المنصوص عليها فيها، وجب تطبيق القانون الأشد ) الأمر الذي يعوق تطبيق عقوبة إدارية لوجود عقوبة جنائية عن نفس الفعل أشد منها يشملها قانون الأحكام العسكري ذاته وفي مقابل ذلك توسع القضاء العسكري في إختصاصه الجنائي مستخدماً نص المادة ٤٨ ق.أ.ع في جعل السلطة القضائية هي التي تحدد ما إذا كان الجرم داخلاً في إختصاصها أم لا، مع أعمال نص المادة ٢/٧ ق.أ.ع بعدم إختصاصه إذا ما كان الأشخاص الخاضعون لحكمه معهم شريك أو مساهم مدني في كافة الجرائم المرتكبة وذلك من باب الملازمة إذ أنه قيد على القضاء العسكري بالقوات المسلحة وعلى هذا فلا بد من توافر ثلاث شروط في أعمال الإختصاص أمام المحاكم العسكرية الشرطة :

(١) أن يكون المتهم من أفراد هيئة الشرطة الخاضعين لأحكام القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ وتعديلاته.

(٢) أن يكون ما ارتكبه المتهم من جرم يتعلق بخدمته.

(٣) أن يكون ما ارتكبه المتهم من جرم ليس معه فيه شريك أو مساهم.

ونوه أن القضاء العسكري بالنسبة لضباط الشرطة موقوفة النصوص المحددة لإختصاصه لعدم وجود آلية تشريعية فيما يتعلق بقرار الإحالة والتصديق وتشكيل المحاكم الخاصة بالضباط، وأنه لا يثير أي مشكلة بالنسبة للمجندين إذ أنهم خاضعون له في كل شئونهم، أما المشكلة الكبرى في أفراد هيئة الشرطة السابق ذكرهم وأستقر قضاء النقض على أن المقصود بعبارة ( ما يتعلق بخدمته ) أن يكون الجرم الذي ارتكب أثناء أو بسبب الخدمة أو كلاهما معا.

( طعن ١٤٠٨ ف ١٦/١/١٩٨٠ سنة ٤٩ ق، مجموعة الأحكام )

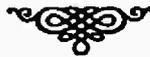
( س ٣١ رقم ٤٠ ص ١٩٥ )

وقد حكم بعدم الإختصاص في قضايا عديدة شرطة نذكر منها :

” إن ضبط سلاح في منزل الأمين المتهم أثناء وجوده في أجازة وإن كان يوجب معاقبته طبقاً لقانون الأسلحة والذخيرة إلا أن ذلك يخرج عن إختصاص المحكمة لوقوع الجريمة في غير ما يتعلق بخدمته، الدعوى رقم ١١٠١ عسكرية سلطة عليا لسنة ١٩٨٦ محكمة الجيزة العسكرية الشرطة ”.

## رأينا في إعمال نص المادة ٤٨ من قانون الأحكام العسكرية

- (١) أن مجال إعمال نص المادة ٤٨ ق.أ.ع إستقر الفقه على أنه يكون حال تنازع الإختصاص بين القضاء العسكري والقضاء العادي ولكنه ليس محلاً للأعمال عند تحديد المشرع الإختصاص بداية، إذا لم ترد هذه المادة عند تحديد المشرع لإختصاص القضاء العسكري، ولكنها وردت عند إعمال إختصاص المحاكم لتوضيح أنه في حالة التنازع الإيجابي أو السلبي بين جهتي القضاء العسكري والعادي فيكون الحسم في ذلك للقضاء العسكري.
- (٢) إن نص المادة ٤٨ ق.أ.ع قد جاء في قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ وبالتالي يعتبر منسوخاً بالمادة ١/٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الذي جاء تالياً عليه، إذ صدر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ موضحاً أن هذه المحكمة هي المختصة بالفصل في التنازع بين جهات القضاء.
- (٣) أن المحاكم العسكرية في الشرطة لم تستمد إختصاصها من قانون الأحكام العسكرية وإنما أستمدت من المادة رقم ٩٩ من قانون هيئة الشرطة، وبالتالي لا يجوز لها أن توسع في هذا الإختصاص بمادة أخرى في قانون آخر لم يعطها الولاية أساساً كجهة قضائية، وبغير ذلك يكون للقضاء العسكري في الشرطة إعمال مواد الإختصاص الواردة في قانون الأحكام العسكرية من مادة ٤ إلى مادة ٨ مكرراً وهو ما لم يقل به أحد.



(١) أن جهة الفصل في تنازع الإختصاص بين جهة القضاء العسكري وغيره من الجهات القضائية الأخرى هي المحكمة العليا والمحكمة الدستورية العليا على التناوب - وقد أصدرت المحكمة العليا عدة أحكام في هذا الشأن منها جلسة ١٩٧٢/١٢/١ الدعوى رقم ٤ لسنة ٢ ق (تنازع) جلسة ١٩٧٧/٦/١١ الدعوى رقم ١٨ لسنة ٧ ق (تنازع)

## المبحث الثاني

### خضوع المدنيين لقانون الأحكام العسكرية<sup>(١)</sup>

معايير خضوع المدنيين للقضاء العسكرى :

أولا : معيار وظيفى : المدنيون المحقون بالعسكريين.

اهتم المشرع بطبيعة وظيفة أو عمل بعض الأشخاص ومدى اتصالها بوظيفة القوات المسلحة، ولذلك فقد أخضع لقانون الأحكام العسكرية طائفة من المدنيين بحكم وظيفتهم أو أعمالهم يتصلون اتصالا مباشرا بوظيفة القوات المسلحة، وهؤلاء هم المدنيون الذين يعملون فى وزارة الحربية أو فى خدمة القوات المسلحة على أى وجه كان. وخضوع هؤلاء الأفراد لقانون الأحكام العسكرية لا يكون إلا أثناء خدمة الميدان وذلك للصلة الوثيقة التى تربط أعمال هؤلاء الأفراد بخدمة القوات المسلحة وبالنظر إلى خطورة النتائج التى تترتب على طبيعة أعمالهم أثناء خدمة الميدان<sup>(٢)</sup>. وقد نصت على خضوع تلك الطائفة أثناء خدمة الميدان الفقرة السابعة من المادة الرابعة سائفة الذكر.

ويلاحظ أنه لا يشترط أن يكون الشخص موظفا عموميا، بل يكفى أن يعتبر فى حكم المكلفين بخدمة عامة. وقد اكتفت عبارة النص بأن يكون الشخص يعمل فى وزارة الحربية أو فى خدمة القوات المسلحة على أى وجه كان. وهذه العبارة الأخيرة تتسع لتشمل جميع من يعمل فى خدمة القوات المسلحة على أى صورة كانت، ولذلك فهى تسرى على الأشخاص الذين لا يشملهم وصف المكلف بخدمة عامة وفقا لمعايير الفقه الإدارى.

( وعلى ذلك فيدخل تحت مضمون النص المقاولون والمتعهدون ومن يعمل لديهم فى تنفيذ عقود المقاوله والتوريد والأشغال العمومية التى تتعلق بالقوات المسلحة )<sup>(٣)</sup>

(١) خضوع المدنيين لقانون الأحكام العسكرية متعلقة بولاية واختصاص النيابة العسكرية فى القوات المسلحة وحدها.

(٢) راجع المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦.

(٣) د / سامون سلامة - مرجع سابق ص ٦٢.

## ثانياً - معيار عيني : الأفراد المدنيين

أخضع المشرع طائفة من الأفراد المدنيين لقانون الأحكام العسكرية - وقد امتدى في تحديد تلك الطائفة بنوع الجرائم التي تقع منهم - وهو في سبيل ذلك حدد طائفة معينة من الجرائم وأخضع مرتكبيها لقانون الأحكام العسكرية حتى ولو كانوا مدنيين، وهذه الجرائم التي نص المشرع على خضوع مرتكبيها لقانون الأحكام العسكرية هي :

(١) الجرائم التي تقع على معدات ومهمات وأسلحة ودفاتر ووثائق وأسرار القوات المسلحة.

ويلاحظ أن معظم تلك الجرائم قد تناولها بالتجريم قانون العقوبات العام وقانون العقوبات العسكري. وقد نصت المادة الخامسة من قانون الأحكام العسكرية في فقرتها الأولى على خضوع مرتكب مثل تلك الجرائم لهذا القانون. وسنرى بعد ذلك حدود هذا الخضوع.

(٢) الجرائم التي تقع في المعسكرات والثكنات والمؤسسات والمصانع والسفن والطائرات والمركبات والأماكن والأشياء والمحلات التي يشغلها العسكريون لصالح القوات المسلحة أينما وجدت.

وقانون الأحكام العسكرية يطبق على مرتكبي تلك الجرائم أيا كانت صفتهم وأيا كانت نوعها أي ولو لم يتضمنها قانون الأحكام العسكرية بنص تجريمي وكانت مجرمة فقط بنصوص قانون العقوبات العام. والشرط الأساسي للخضوع لقانون الأحكام العسكرية أن تكون تلك الأماكن مشغولة لصالح القوات المسلحة<sup>(١)</sup>.

والحكمة من تطبيق أحكام قانون الأحكام العسكرية على تلك الجرائم هي، كما ورد بالملحظة الإيضاحية، مراعاة ظروف تلك الأماكن وما تتطلبه من

(١) ومعنى ذلك أن القطاعات السكنية لضباط الجيش والتي تتولى الإشراف عليها الجمعيات التعاونية لضباط الجيش لا تعتبر أماكن عسكرية في مفهوم نص المادة ٢/٥. وذلك لأن شغلها ليس لصالح القوات المسلحة. وطبيعي أن المقصود بصالح القوات المسلحة إنما هو المسلحة العسكرية للدولة.  
قارن في ذلك سعد الميسوي - كمال حمدي، المرجع السابق، ص ٨٢.

الحفاظ عليها وعلى سريتها وما تتطلبه المحافظة على الأمن فيها من إجراءات سريعة. وقد جاء في المذكرة الإيضاحية أيضا أنه لما كان القانون العسكري قد أوجد أجهزة التحقيق العسكرية كما هي في القانون العام وتباشر اختصاصاتها طبقا للقوانين العامة، فقد أصبحت هذه الأجهزة أولى بتحقيق هذه الجرائم بدلا من استدعاء النيابة العامة<sup>(١)</sup>.

٢) الجرائم المنصوص عليها في الباب الأول والثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات العام وهي الجنايات والجنح المضرة بأمن الدولة من جهة الخارج والداخل كجرائم المساس باستقلال البلاد ووحدتها وسلامة أراضيها وجرائم السعى لدى دولة أجنبية والتخابر معها أو مع أحد ممن يعملون لمصلحتها للقيام بأعمال عداوية ضد الجمهورية أو لمعاونتها في عملياتها الحربية أو للإضرار بالعمليات الحربية للجمهورية، وكذلك في الباب الثاني من قانون العقوبات فهي الجنايات والجنح المضرة بالحكومة من جهة الداخل ومثال ذلك محاولة قلب أو تغيير دستور الدولة أو نظامها الجمهوري أو شكل الحكومة بالقوة.

والشرط لخضوع تلك الجرائم وخضوع مرتكبيها لقانون الأحكام العسكرية هو صدور قرار جمهوري بإحالتها إلى القضاء العسكري. وخلاف ذلك فإن تلك الجرائم ومرتكبيها يخضعون لقانون العقوبات العام أو لقانون العقوبات العسكري على التفصيل الذي سنورده في موضعه<sup>(٢)</sup>.

كذلك نصت المادة ٢/٦ على أن لرئيس الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارئ أن يحيل إلى القضاء العسكري أيا من الجرائم التي يعاقب عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر. وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٤٤ لسنة ١٩٧٢ بإحالة الجرائم

(١) انظر المذكرة الإيضاحية على المادة الخامسة.

(٢) ويلاحظ أن جرائم أمن الدولة المنصوص عليها بالمادة السادسة يستتبع منها الجرائم الماسة بمصلحة القوات المسلحة وأمنها والمنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة الخامسة. إذ أن جرائم أمن الدولة التي تدخل في طائفة الجرائم المضرة بمصلحة القوات المسلحة وأمنها تدخل في اختصاص القضاء العسكري دون حاجة إلى إحالة خاصة من رئيس الجمهورية. ولذلك فالفرض هنا أنه لولا الإحالة لاختص القضاء العادي وإذا كان مرتكبيها من العسكريين فاختصاص القضاء العادي يكون منعقدا حيث لا يكون هناك شريك مساهم غير خاضع لأحكام القانون. وباختصار نقول أن الجرائم المقصودة بالمادة السادسة هي الجرائم التي لا تدخل في اختصاص القضاء العسكري وفقا لأي نص آخر. ولذلك فقد علق الاختصاص بها على إحالة رئيس الجمهورية وإلا لخصمت للقضاء العادي.

الآتية التى تقع خلال فترة إعلان الطوارئ ما لم تكن قد رفعت عنها الدعوى العمومية وهى :

(أ) الجرائم المرتبطة بالجرائم المنصوص عليها فى البابين الأول والثانى من الكتاب الثانى من قانون العقوبات أو عندما يسهم فى ارتكابها أحد الأشخاص الخاضعين لأحكامه. وكذلك فى الجرائم المرتبطة بالعدو وجرائم الفتنة فى قانون الأحكام العسكرية.

(4) الجرائم التى ترتكب ضد الأشخاص الخاضعين لأحكام قانون الأحكام العسكرية متى وقعت بسبب تأديتهم أعمال وظائفهم ( مادة ١/٧ ).

وكما نرى أن الأشخاص الذين يعينهم المشرع بخضوعهم لقانون الأحكام العسكرية هم الذين ورد ذكرهم بالمادة الرابعة أى العسكريين والملحقين بالعسكريين من المدنيين أثناء خدمة الميدان. وطبيعى أنه إذا كان من مرتكب الجريمة من العسكريين فإنه يخضع لقانون الأحكام العسكرية ليس تطبيقا لنص المادة السابعة فقرة أولى وإنما تطبيقا للمادة الرابعة والمادة ١٦٧. أما إذا كان مرتكب الجريمة من الأفراد العاديين فإنه يارتكابه الجريمة ضد أحد العسكريين أو الملحقين بهم فإنه لا يخضع لقانون الأحكام العسكرية إلا إذا كانت الجريمة قد ارتكبت بسبب تأدية وظائفهم.

### ثالثا: معيار المصلحة المحمية

باعتباره الأساس فى تقرير الأشخاص الخاضعين لأحكام القانون : من العرض السابق للطوائف المختلفة التى أخضعها المشرع لقانون الأحكام العسكرية يمكننا أن نستخلص المبدأ الذى اهتدى به المشرع فى تحديد تلك الطوائف المختلفة من الأشخاص.

( ويمكننا القول بأن المشرع قد اهتدى فى ذلك بعنصر المصلحة التى أراد حمايتها وكفالتها ، وهذه المصلحة تنحصر فى نظام القوات المسلحة وأمنها ووظيفتها

المنوطة بها<sup>(١)</sup> ) وهو لذلك قد أخضع لحكمه أى شخص يرتكب فعلا من الأفعال التى تفسر أو تهدد بالإضرار بتلك المصلحة.

والمشرع فى سبيل ذلك راعى وضع بعض الأفراد بحيث أن ارتكابهم لأى فعل مجرم سواء بنصوص فى القوانين العامة، لابد أن يمس بنظام القوات المسلحة وبأمنها أو بوظيفتها المنوطة بها. ولذلك فقد أخضع لحكمه هؤلاء الأفراد وذلك بالنسبة لأية أفعال إجرامية يرتكبونها. وسواء كونت تلك الأفعال جرائم عسكرية أم جرائم عامة، وتلك الطائفة من الأفراد هى طائفة الأفراد المسلحة ومن حكمهم

مسائل غامضة ورؤية النقض للاختصاص أمام المحاكم العسكرية:

أولاً : تنص المادة (٢١٤) إجراءات جنائية فى الفقرة الأخيرة منها " وفى أحوال الارتباط التى يجب فيها رفع الدعوى عن جميع الجرائم أمام محكمة واحدة، إذا كانت بعض الجرائم من اختصاص المحاكم العادية وبعضها من اختصاص محاكم خاصة، يكون رفع الدعوى بجميع الجرائم أمام المحاكم العادية ما لم ينص القانون على غير ذلك " وهذا معناه أن المحاكم العسكرية فى جرائم القانون العام الداخلة فى اختصاصها وإذا ما قدمت بوصف الجنائية ينعدم الإختصاص العسكرى بها وتحول برمتها إذا كان فيها إرتباط إلى القضاء العادى، وهذا يعنى أنه فى مثل هذه الحالة يجوز للقضاء العادى البحث فى الجرائم العسكرية وهو أمر موقوف رغم وجود نص بذلك ورغم ما قررته أحكام محكمة النقض بأنه لا يوجد فى قانون الأحكام العسكرية ما يؤثره دون غيره بنظر الجرائم العسكرية فيما عدا الأحداث الخاضعين لأحكامه والمرتكبين لمثل هذه الجرائم.

ثانياً : صدر الأمر رقم (١) لسنة ١٩٨١ للنيابات العامة بإحالة بعض الجرائم إلى محاكم أمن الدولة ( طوارئ )

وجاء فى المادة رقم (١) منه تحيل النيابة إلى محاكم أمن الدولة طوارئ الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة والذخيرة والقوانين المعدلة له، ثم استحدثت المادة (٢) من نفس الأمر فرية جاءت على عكس القواعد العامة ( إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة مرتبطة بعضها ببعض وكانت إحدى

(١) د / أهامون سلامة - المرجع السابق - ص ٦٥.

الجرائم داخله فى إختصاص محاكم أمن الدولة فعلى النيابة العامة تقديم الدعوى برمتها إلى محاكم أمن الدولة طوارئ وتلتزم هذه المحاكم بإعمال نص المادة (٣٢) عقوبات إلا إن ذلك قد أدى إلى حجم كبير من العمل على محاكم أمن الدولة فقدم مكتب شئون أمن الدولة مذكرة قرر فيها العودة إلى إعمال الأصل بأن تكون المحكمة الأعلى هى المحكمة المختصة إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وقصر إختصاص أمن الدولة فيما يتعلق بالجنايات فقط بالنسبة لكافة الجرائم المختص بها طبقاً لقانونه، وفى هذه الحالة تحال له الجرائم حال ارتباطها على أساس لما قرره قانون الإجراءات بأن المحكمة المختصة بالجريمة الأشد تختص بالجرائم المرتبطة بها، وأستثنى من ذلك ما يحال إلى القضاء العسكرى عن طريق رئيس الجمهورية. وذلك فى ١٩٨٥/٩/٢٤ حيث أخذ بفتوى محكمة النقض.

(الطعن رقم ١٤٩٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٤/١١/٢١ مجموعة المكتب الفنى س ٣٥ ص ٧٩٥ وكما سنرى أن الأشخاص الذين يعينهم المشرع بخضوعهم لقانون الأحكام العسكرية هم الذين ورد ذكرهم بالمادة الرابعة أى العسكريين والمحققين بالعسكريين من المدنيين أثناء خدمة الميدان. وطبيعى أنه إذا كان من مرتكب الجريمة من العسكريين فإنه يخضع لقانون الأحكام العسكرية ليس تطبيقاً لنص المادة السابعة فقرة أولى وإنما تطبيقاً للمادة الرابعة والمادة ١٦٧. أما إذا كان مرتكب الجريمة من الأفراد العاديين فإنه بارتكابه الجريمة ضد أحد العسكريين أو المحققين بهم فإنه لا يخضع لقانون الأحكام العسكرية إلا إذا كانت الجريمة قد ارتكبت بسبب تأدية وظائفهم.

(ولئن كان المدعى عليه من الأشخاص الخاضعين لأحكام قانون الأحكام العسكرية بحسبانه رقيب أول بالقوات المسلحة إلا أن الإتهام المسند فى تطبيق النيابة العامة رقم ٣٢٦٥ لسنة ١٩٨٧ لم يقتصر عليه بل ومعه آخر من غير الخاضعين لأحكام قانون الأحكام العسكرية غير مختص بنظر تلك الدعوى وبالتالي ينعقد الإختصاص بها للقضاء العادى صاحبة الإختصاص العام).

(القضية رقم ١١ لسنة ١١ قضائية تنازع دستورية جلسة ١٩٩١/٥/٤ )

من المقرر أن النيابة العسكرية عنصر أصيل من عناصر القضاء العسكرى ولها أن تقرر ما إذا كان الجرم داخلأ فى إختصاصها من عدمه طبقاً للمادة (٤٨) من

قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦، والمقرر أيضاً أن مناط قبول طلب الفصل في تنازع الاختصاص السلبى وفقاً للمادة (٢٥) ثانياً من قانون المحكمة الدستورية العليا أن تكون الدعوى قد طرحت عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي وتتخلى كلتاهما عن نظرها. لما كان ذلك، وكان الثابت من الأوراق أن الدعوى منثار النزاع قد حكم فيها القضاء العادى بعدم اختصاصه ولائياً كما أن النيابة العسكرية قررت بعدم اختصاصها عن نظر الدعوى يكون قد توافر للطلب المائل مناط قبوله.

( القضية رقم ١١ لسنة ١١١١ ق تنازع دستورية جلسة ١٩٩١/٥/٤ )

لما كان ذلك، وكانت التهم المسندة إلى الطاعن وهى إدارة مكان للدعارة وتسهيل استغلال ودعارة الغير - ليست من الجرائم المنصوص عليها فى المادة الخامسة من القانون، ولم تقع بسبب تأديته أعمال وظيفته ومن ثم فإن الإختصاص بمحاكمته - وإن كان من ضباط الصف بالقوات المسلحة - إنما ينعقد للقضاء العادى طبقاً للمادة (٢/٧) من قانون الأحكام العسكرية إذ يوجد معه فى تهمتي تسهيل واستغلال دعارة الغير والمرتبطين بالتهمة الأول - مساهم من غير الخاضعين لأحكام هذا القانون، من ثم فإن الحكم المطعون فيه إذا قضى برفض الدفع بعدم إختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى لهذا السبب قد أصاب صحيح القانون.

( الطعن رقم ٨٦٧ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٨٤/١١/١٨ )

لما كانت النيابة العسكرية قد قررت عدم إحتصاصها بالواقعة وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن النيابة العسكرية هى صاحبة القول الفصل الذى لا تعقيب عليه فيما إذا كانت الجريمة تدخل فى إختصاصها وبالتالي فى إختصاص القضاء العسكرى ومن ثم يكون النعى على الحكم بأنه صدر من جهة غير مختصة ولائياً بإصداره على غير سند من القانون.

( الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٧ ق - جلسة ١٩٧٧/٦/١٢ س ٢٨ ص ٧٥٩ )

من المقرر أن القضاء العادى هو الأصل وأن المحاكم العادية هى المختصة بالنظر فى جميع الدعاوى الناشئة عن أفعال مكونة لجريمة وفقاً لقانون العقوبات أياً كان شخص مرتكبها فى حين أن المحاكم العسكرية ليست إلا محاكم خاصة ذات إختصاص استثنائي مناطه إما خصوصية الجرائم التى تنظرها وإما شخص

مرتكبها على أساس صفة معينة توافرت فيه وأنه وإن أجاز قانون الأحكام العسكرية إختصاص القضاء العسكري بنظر جرائم من نوع معين ومحاكمة فئة خاصة من المتهمين إلا أنه ليس فى هذا القانون ولا فى أى تشريع آخر نص على إنفراد ذلك القضاء بالاختصاص على مستوى كافة مراحل الدعوى إبتداء من تحقيقه حتى الفصل فيها.

( الطعن رقم ١٥٦٦٠ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٣/٤/٢ )



## المبحث الثالث

### الأحكام الصادرة في دعاوى تنازع الاختصاص

إن مناط قبول طلب الفصل في تنازع الاختصاص أمام المحكمة العليا تطبيقاً للمادة ١٧ فقرة أولى من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية التي أحالت إليها المادة الرابعة فقرة ٤ من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهة القضاء العادى وأمام جهة القضاء الإدارى أو أية هيئة أخرى ذات اختصاص قضائى ولا تتخلى إحدهما عن نظرها أو تتخلى كليهما عنها فإذا أصدرت محكمة الجنايات قراراً بإحالة الدعوى إلى القضاء العسكرى للاختصاص ولما عرضت القضية على المحكمة العسكرى العليا قضت بعدم اختصاص القضاء العسكرى بنظر الدعوى وإعادة الأوراق للنيابة العامة لإجراء شئونها فيها فإن كلتا الجهتين تكون قد تخلت عن نظر الدعوى وتوافر بذلك مناط قبول طلب تعيين الجهة المختصة بالفصل فى الدعوى.

#### (١) المحكمة

ومن حيث أن مبنى الطلب أن محكمة جنايات القاهرة والمحكمة العسكرى العليا قد تخلت كليهما عن نظر الدعوى إذ قررت محكمة الجنايات فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦٦ إحالة الدعوى إلى القضاء العسكرى للاختصاص بينما قضت المحكمة العسكرى العليا فى ٢٥ مارس سنة ١٩٦٩ بعدم اختصاص القضاء العسكرى بنظر الدعوى وذلك نزاع سلبى على الاختصاص يقتضى تعيين الجهة المختصة بنظر الدعوى.

ومن حيث أن مناط قبول طلب الفصل فى تنازع الاختصاص أمام المحكمة العليا تطبيقاً للمادة ١٧ فقرة أولى من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية التى أحالت إليها المادة ٤ فقرة ٤ من قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ أن تطرح الدعوى عن موضوع واحد أمام جهة القضاء العادى وأمام جهة القضاء الإدارى أو أية هيئة أخرى ذات اختصاص قضائى ولا تتخلى إحدهما عن نظرها أو تتخلى كليهما عنها.

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن محكمة جنايات القاهرة أصدرت بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦٦ قراراً بإحالة الدعوى إلى القضاء العسكرى للاختصاص ولما عرضت القضية على المحكمة العسكرى العليا بالقاهرة قضت بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٦٩ بعدم اختصاص القضاء العسكرى بنظر الدعوى وإعادة الأوراق للنيابة

العامة لإجراء شئونها ومن ثم تكون كلتا الجهتين قد تخلت عن نظر الدعوى وتوافر بذلك مناط قبول طلب تعيين الجهة المختصة بالفصل فى الدعوى.

ومن حيث أن المادة الرابعة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الأحكام العسكرية والذى عمل به من تاريخ نشره فى أول يونية سنة ١٩٦٦ قد نصت على أن تسرى أحكام القانون على جميع الدعاوى الداخلة فى اختصاصه ما لم تكن قد رفعت إلى الجهات القضائية المختصة. ولما كان الثابت بالأوراق أن مستشار الإحالة أصدر بتاريخ أول مايو سنة ١٩٦٦ أمرا بإحالة الدعوى إلى محكمة جنابات القاهرة فإن هذه الدعوى تكون قد رفعت إلى محكمة الجنابات قبل العمل بأحكام قانون الأحكام العسكرية ومن ثم تكون هى المختصة بنظرها إعمالاً لنص المادة الرابعة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الأحكام العسكرية المتقدم ذكره.

### فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطلب وتعيين محكمة جنابات القاهرة جهة مختصة بنظر الدعوى رقم ٥٢٠٧ لسنة ١٩٦٥ جنابات الوايلى.

( حكم المحكمة العليا جلسة ١٩٧٢/١٢/١ الدعوى رقم ٤ لسنة ٣ قضائية عليا ( تنازع ) منشور بمجموعة أحكام وقرارات المحكمة العليا فى الفترة من إنشاء المحكمة سنة ١٩٧٠ حتى نهاية يوليو ١٩٧٦ القسم الثالث مجموعة الأحكام الصادرة فى تنازع الاختصاص رقم ١٧ ص ٨٢ ).

### (٢) المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق والمداولة.

حيث أن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى أن النيابة كانت قد اتهمت المدعى عليه وآخر فى القضية رقم ٢٢٦٥ لسنة ١٩٨٧ جنح شبين القناطر بأنهما بتاريخ ٢٩ يولية ١٩٨٧ أحدثا عمدا بالمجنى عليه الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما، وطلبت من محكمة جنح شبين القناطر عقابهما بالمادة ( ١/٢٤٢ ، ٣ ) من قانون العقوبات، وبتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٨٨ أصدرت هذه المحكمة حكمها بحبس المتهم الأول شهرا مع الشغل وببراءة المتهم الثانى. طعن المتهم الأول ( المدعى عليه ) فى هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢١١٧ لسنة ١٩٨٨ جنح مستأنف بنها، ومحكمة بنها الابتدائية بهيئة استئنافية قضت بتاريخ ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٨٨ بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاصها نوعيا بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة شمال القاهرة

العسكرية استناداً إلى أن المتهم كان تابعا للقوات المسلحة وقت ارتكابه الجريمة بما يعقد الاختصاص للقضاء العسكرى. وإذ عرضت الأوراق على نيابة شمال القاهرة العسكرية - والمقيدة لديها برقم ١٤٣٦ لسنة ١٩٨٩ - أصدرت قرارها بعدم اختصاص القضاء العسكرى تأسيسا على أن المدعى عليه قد شارك معه آخر - غير تابع للقوات المسلحة - فى ارتكابه الجريمة.

وحيث أن من المقرر أن النيابة العسكرية عنصر أصيل من عناصر القضاء العسكرى ولها أن تقرر ما إذا كان الجرم داخلا فى اختصاصها من عدمه طبقا للمادة (٤٨) مكن قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦، والمقرر أيضا أن مناط قبول طلب الفصل فى تنازع الاختصاص السلبى وفقاً للمادة (٢٥) ثانيا من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ هو أن تكون الدعوى قد طرحت عن موضوع واحد أمام جهتين من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى وتتخلى كلتاهما عن نظرها. لما كان ذلك، وكان الثابت من الأوراق - على ما سلف - أن الدعوى مثار النزاع قد حكم فيها القضاء العادى بعدم اختصاصه ولاثيا، كما أن النيابة العسكرية قررت بعدم اختصاصها بنظرها، فإنه وقد تخلت الجهتان عن نظر الدعوى يكون قد توافر للطلب المائل مناط قبوله.

وحيث أنه من المقرر - عملا بالمادة الخامسة عشر من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ - أن القضاء العادى هو الأصل والمحاكم العادية هى المختصة بنظر جميع الدعاوى الناشئة عن أفعال مكوّنة لجريمة وفقاً لقانون العقوبات وهو القانون العام أيا كان شخص مرتكبها، فى حين أن المحاكم العسكرية ليست إلا محاكم خاصة ذات اختصاص قضائى استثنائى مناطه إما شخص مرتكبها على أساس صفة معينة توافرت فيه على نحو الحالات المبينة بالمادة الرابعة من قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ أو خصوصية الجرائم وفق الأحوال المبينة بالمادة الخامسة من ذات القانون، بيد أن المادة السابعة من ذات القانون فى فقرتها الثانية أخرجت من نطاق اختصاص القضاء العسكرى الجرائم التى ترتكب من شخص خاضع لأحكام هذا القانون حين يكون معه شريك أو مساهم من غير الخاضعين له.

وحيث أنه لما كان ما تقدم، وكان الثابت من الأوراق - على ما سلف - أنه ولئن كان المدعى عليه من الأشخاص الخاضعين لقانون الأحكام العسكرية بحسابه رقيب أول بالقوات المسلحة، إلا أن الاتهام المسند فى قضية النيابة العامة رقم ٢٢٦٥ لسنة ١٩٨٧ لم يقتصر عليه بل ومعه آخر من غير الخاضعين لأحكام

قانون الأحكام العسكرية فإنه عملاً بالمادة (٢/٧) من القانون الأخير يكون القضاء العسكري غير مختص بنظر تلك الدعوى وبالتالي ينعقد الاختصاص بها للقضاء العادي صاحب الاختصاص العام.

وحيث أنه ترتيباً على ذلك يتعين الحكم باختصاص القضاء العادي بنظر قضية النيابة العامة رقم ٢٢٦٥ لسنة ١٩٨٧ جنح شبين القناطر.

( حكم المحكمة الإدارية العليا فى القضية رقم ١١ لسنة ١١ القضائية "تتازع"

جلسة ١٩٩١/٥/٤ مجموعة الأحكام التى أصدرتها المحكمة الدستورية )

